

كلمة

السيد الدكتور / محمد شاکر المرقيبي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

في

افتتاح أعمال

الدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة بالاسكوا

خلال الفترة ١٤-١٦ مايو ٢٠١٧

سميراميس انتركونتيننتال - القاهرة

السيدة / رلى مجدلاى - مدير إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا - الأسكوا

السادة ممثلى الدول الأعضاء فى لجنة الطاقة بالأسكوا

السيدات والسادة الحضور

يسعدنى مشاركة حضوركم الكرىم فعاليات افتتاح أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الطاقة بالاسكوا خلال الفترة ١٤-١٦ مايو ٢٠١٧ بالقاهرة والذى يهدف إلى مناقشة التقدم المحرز فى مجال الطاقة منذ الدورة العاشرة للجنة الطاقة وكذا عرض برنامج عمل الاسكوا المقترح للعامين القادمين ٢٠١٨-٢٠١٩ فى مجال الطاقة.

وفى هذا الصدد، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة الأسكوا لدورها البناء لدعم جهود التنمية المستدامة والتكامل على المستوى العربى.

السيدات والسادة الحضور

إن التحديات الخاصة بالتنمية المستدامة جعلت المجتمع الدولى يتخذ العديد من الإجراءات بشأن وضع استراتيجيات وخطط عمل تتركز على توفير وتأمين الطاقة مع مراعاة الاعتبارات البيئية والتي انتهت إلى اعتماد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لعام ٢٠٣٠.

وقد ركزت أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على العديد من القضايا الحيوية والتي من بينها الهدف السابع: والذى يسعى لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

السيدات والسادة الحضور

تقدر مصر دور لجنة الاسكوا لتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان المنطقة العربية، وتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتحقيق التكامل الإقليمي وكذلك إعداد برامج إقليمية لبناء القدرات فى كافة المجالات، ومن هنا تظهر أهمية استكمال هذه الجهود لضمان نجاح الدول العربية فى التعامل مع القضايا الراهنة المتعلقة بالتحول فى أنظمة الطاقة والتأثيرات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة.

وقد شاركت مصر فى كافة الفعاليات من اجتماعات وورش عمل التى نظمتها لجنة الطاقة بالاسكوا خلال الفترة الماضية والتى كان لها كبير الأثر فى توطيد التعاون وتبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات بالدول الأعضاء بالأسكوا.

وقد تولت مصر رئاسة الدورة السابقة (العاشرة) للجنة الطاقة وذلك لفترة سنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، والتى ركزت على العديد من القضايا الهامة بالمنطقة العربية ومنها أمن الطاقة والتكامل الإقليمي، توطين التكنولوجيا وإمكانيات التصنيع المحلى لمعدات الطاقة المتجددة، الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء، تحفيز برامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وستعمل مصر على بذل كافة الجهود للتعاون مع دولة موريتانيا الرئيس القادم للدورة الحادية عشرة.

السيدات والسادة الحضور

تعد الطاقة من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملاً أساسياً في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل ويعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر كما أن الارتباط بين التنمية والتخطيط ومشروعات البنية الأساسية جعل حاضر ومستقبل الطاقة الكهربائية لا ينفصل عن حاضر ومستقبل التنمية.

السيدات والسادة الحضور

في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التزمت مصر بتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر الصادر من الأمم المتحدة والتي يتوافق العديد منها مع الأهداف القومية حيث تهدف رؤية محور الطاقة بالإستراتيجية أن يصبح القطاع بحلول ٢٠٣٠ قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الإستفادة من مصادرها المتنوعة (تقليدية - متجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الإقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الإجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميز بالقدرة على الإبتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة، وقد أخذت إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مخرجات إستراتيجية قطاع الطاقة حتى ٢٠٣٥ التي تم تحديثها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي حيث اختار المجلس الأعلى للطاقة السيناريو الأمثل ليكون

هو الأساس والمرجعية لتخطيط الطاقة بمصر والذي يتضمن تأمين الإمداد بالطاقة من خلال تنوع مزيج الطاقة لتشمل كافة مصادر توليد الطاقة الكهربائية (نووي - فحم - طاقة تقليدية غاز وبتترول) وتصل نسبة الطاقة المتجددة إلي ٣٧,٢% وتشتمل الإستراتيجية أيضاً على مستهدفات لتحسين وترشيد إستخدام الطاقة وتشجيع أنشطة كفاءة الطاقة.

السيدات والسادة الحضور

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود بين كافة الدول، وضرورة دعم وضع حزمة مبتكرة من السياسات والأدوات الاقتصادية والإجراءات المستندة إلى السوق تعمل على تشجيع التغيير في السلوك الإنتاجي والاستهلاكي لتدعيم التنمية مع ضرورة إدراج الاهتمامات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نهاية كلمتي اتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح، آملاً أن يكون استكمالاً للجهود الرامية لإثراء التعاون العربي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وأن تصدر عنه توصيات تحقق الفائدة المرجوة، وإنني على يقين من أن مشاركتنا ومناقشاتنا الفعالة سوف تسهم في تحقيق الهدف المنشود، كما أتمنى لكم جميعاً إقامة طيبة في بلدكم الثاني مصر.

وأشكركم..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.